

Distr.: General
27 June 2019
Arabic
Original: English



تنفيذ الفقرة ٦ من القرار ١٩٥٦ (٢٠١٠)

التقرير السادس عشر المقدم من الأمين العام

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مُقدّم عملاً بالفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن ١٩٥٦ (٢٠١٠) الذي طلب فيه المجلس إلى أن أقدم إليه تقارير خطية كل ستة أشهر عن صندوق الأمم المتحدة للتعويضات، اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، تتضمن تقييماً لمدى استمرار الامتثال لأحكام الفقرة ٢١ من القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣)، التي تقتضي من العراق أن يودع نسبة ٥ في المائة من عائدات صادراته من مبيعات النفط والمنتجات النفطية والغاز الطبيعي في الصندوق. ويتناول هذا التقرير السادس عشر التطورات التي استجرت منذ صدور تقرير الخامس عشر (S/2019/14) في ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩.

ثانياً - التطورات

٢ - ظل مجلس إدارة لجنة الأمم المتحدة للتعويضات، في إطار ممارسته لسلطته بشأن الترتيبات التي تكفل صرف المدفوعات لصندوق التعويضات، يرصد عن كثب المبالغ المودعة في الصندوق. وقد واصلت أمانة لجنة الأمم المتحدة للتعويضات أيضاً تعاونها مع لجنة الخبراء الماليين العراقية، وهي الهيئة الإشرافية المسؤولة عن مراقبة عائدات النفط العراقية وأوجه استخدامها والإبلاغ عنها.

٣ - وبموجب قرار مجلس إدارة اللجنة ٢٧٦ (٢٠١٧)، ارتفعت نسبة الإيداعات المتأتية من مبيعات صادرات النفط في صندوق التعويضات من ٠,٥ في عام ٢٠١٨ إلى ١,٥ في المائة في عام ٢٠١٩.

٤ - وبلغ متوسط الإيرادات الشهرية لصندوق التعويضات للسنة الحالية حتى الآن ٨٢,٦ مليون دولار. ومنذ صدور تقريره السابق، سددت لجنة التعويضات دُفعتين فصليتين للكويت، الأولى قدرها ١٠٠ مليون دولار في ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ والثانية قدرها ٢٤٠ مليون دولار في ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٩. وبعد تسديد هاتين الدفعتين، بلغ مجموع التعويضات التي سددتها اللجنة حتى الآن ٤٨,٣ بليون دولار، وبذلك يبقى مبلغ يناهز ٤,١ بلايين دولار يتعين دفعه للكويت لتسوية المطالبة الأخيرة المتبقية. واستناداً إلى مستويات الإيرادات الحالية للصندوق وإلى التوقعات الحديثة، فإن اللجنة



ما زالت متجهة وفقاً للمسار المحدد نحو سداد المطالبة غير المدفوعة في عام ٢٠٢١، وهو ما ستُختتم به الولاية المنوطة بها.

٥ - وأود أن أذكر بأن العائدات المتأتية من مبيعات صادرات العراق من النفط والمنتجات النفطية تودع في الحساب الذي حل محل صندوق تنمية العراق. ورغم أن مراجعة ذلك الحساب للفترة المشمولة بهذا التقرير لن تكون متاحة إلا بعد مرور مدة من الوقت، فإنني أود، استناداً إلى مستويات الإيرادات الحالية لصندوق التعويضات وما أعرب عنه مجلس الإدارة من ارتياح إزاءها، أن أعرب عن ارتياحي إزاء التزام حكومة العراق المستمر بالامتثال لالتزاماتها بإيداع المبالغ المستحقة للصندوق.

٦ - وفي الختام، أود أن أعرب عن تقديري المتواصل لحكومة العراق ولجنة الخبراء الماليين العراقية لتعاونهما المستمر مع لجنة التعويضات.